

# مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد

## من حالات الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب

### المفتشين العامين

أ.م.د. أنتصار عباس حمادي الباحث/ محمد عبد الأمير مغير

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

### المستخلص

يتركز موضوع البحث في دراسة متغيرين رئيسيين في عمل مكاتب المفتشين العامين ، وهي في مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي والحد من حالات الفساد الإداري. لذلك تبرز أهمية البحث الحالي بوصفه محاولة جادة تهدف إلى إبراز دور أهمية معايير إدارة جودة العمل الرقابي، لأنها تمثل الموجه والمرشد للمحاسب أو (الرقيب) في أداء عمله ومدى الالتزام بهذه المعايير، وكذلك إبراز دور جودة التدقيق في الحد من حالات الفساد الإداري، من خلال الأداء المهني العالي لمراقبي الحسابات وتحديد المسؤوليات الملقة على عاتقهم والمضي قدماً لرفع جودة العملية التدقيقية ولمواجهة التحديات والمخاطر التي يرتكبها المتلاعبون بالمال العام ، ولفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاثنيتين المدروسة ، جرى اعتماد معايير إدارة جودة العمل الرقابي متغيراً مستقلاً من خلال أبعاد أربعة، هي (المتطلبات المهنية ، المهارات والكفاءات، توزيع المهام ، التوجيه والإشراف)، والحد من حالات الفساد الإداري متغيراً معتمداً من خلال مؤشرات الخمسة، هي (الرشوة، استغلال المنصب ،الاختلاس والسرقية والاحتيال، التزوير، الوساطة والمحاباة)، وبهدف تحقيق هذا الهدف فقد تبني هذا البحث مخططاً فرضياً يعبر عن العلاقة المنطقية بين متغيري البحث. ولغرض تطبيق هذا البحث واختبار فرضياته فقد تم اختيار عينة من (٧) من مكاتب المفتشين العامين من بين ال(٣٦) العاملة في الوزارات العراقية بوصفهم يمثلون إحدى أهم الأجهزة الرقابية العاملة في القطر، وفي ضوء النتائج توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها (ضعف معرفة البعض من مراقبي الحسابات في مكاتب المفتشين العامين بالعراق بالمعايير التدقيقية، ولاسيما المعيار الدولي (٢٢٠) الخاص برقابة الجودة بشكل خاص، من خلال ما أظهرته نتائج البحث على وجود نسبة محايد(٤١.٣%) على امتلاك المعرفة الكافية بمفهوم جودة الأداء على وفق معيار التدقيق الدولي).

واختتم البحث بمجموعة من التوصيات أبرزها ( تعزيز وترسيخ توجه مكاتب المفتشين العامين نحو تطوير وتحسين إدارة جودة العمل الرقابي من خلال وضع قواعد إرشادية أو معيارية يتم بموجبها قياس مستوى إدارة جودة العمل الرقابي أو التقارير الرقابية، وكي تكون مرجعاً للأقسام والهيئات عند إعداد التقارير، وكذلك استحداث وحدة تنظيمية في المكاتب مختصة برقابة مدى الالتزام بتطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي، فضلاً عن تطبيق مفاهيم وفكر هذا التوجه بشكل متساوٍ في عموم المكاتب).

**المصطلحات الرئيسية للبحث/** معايير إدارة جودة العمل الرقابي ، الفساد الإداري ، مكاتب المفتشين

العامين في العراق ، الرقابة والتفتيش.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 20

العدد ٨٠

لسنة 2014

الصفحات ١٧٤-٢٠٣

• البحث مستل من بحث دبلوم عالي (معادل للماجستير)

## المقدمة

تمثل معايير إدارة جودة العمل الرقابي العملية التي تسلط الضوء على المستوى المهني والأنظمة والإجراءات التي تتبعها مكاتب التدقيق وأجهزة الرقابة الإدارية والمالية والمتمثلة من خلال هذا البحث بمكاتب المفتشين العاميين من أجل رفع كفاءة وجودة ومصداقية الأعمال التي تقوم بها وأساليب الرقابة عليها والسياسات والإجراءات التي تحكم عملها، ولأن المعايير الرقابية تمثل الموجه والمرشد للمحاسب أو (الرقيب) في أداء عمله ومدى الالتزام بهذه المعايير، وما لها من تأثير في الحد من ظاهرة الغش والفساد الإداري، والتي تتواجد حيث توافرت الفرصة بالظهور وتتعدد صور وإشكال هذه الظاهرة منها الاحتيال، والرشوة، والابتزاز، والتواطؤ في تنفيذ الأعمال الحكومية مع موظفي الدولة واستغلال النفوذ وسرقة الأموال العامة وغيرها، إذ إن هناك شبه إجماع لدى الباحثين على إن الفساد الإداري يعد من أكبر المشكلات التي تواجه المجتمعات النامية والمتطورة على حد سواء، لما يحمله من معان للانحراف عن المضامين والمعايير الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية السوية، وإن فساد القطاع العام أشد العقبات التي تواجه التنمية والنمو في البلدان.

## منهجية البحث ودراسات سابقة

### ١ مشكلة البحث

منذ ان بدأ عمل هذه المكاتب لم تكن عملية إدارة وظائفها وأنشطتها مبنية على أسس علمية، وبرزت هذه الوظائف أو الأنشطة، هو عدم وجود قواعد إرشادية أو معيارية يتم بموجبها قياس مستوى إدارة جودة العمل الرقابي أو التقارير الرقابية، وكي تكون مرجعاً للأقسام والهيئات عند إعداد التقارير، وكذلك عدم وجود وحدة تنظيمية في المكاتب مختصة برقابة مدى الالتزام بتطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي، وفق المعايير الدولية للقيام برقابه الجودة على أعمال الرقابة والتدقيق كما نص عليه المعيار الدولي (٢٢٠)، الذي يسهم في تحسين وضبط جوده العمل الرقابي، من خلال التزام أعضاء المكتب بتطبيق المعايير وانعكاساتها في الحد من حالات الفساد الإداري، الذي هو هدف مهم تسعى دوائر الأجهزة الرقابية والمنظمات كافة تحقيقه.

### ٢ أهمية البحث

يشكل موضوع البحث أهمية خاصة، وذلك لأن معايير إدارة جودة العمل الرقابي تعد أداة مهمة في دول العالم المتقدم لتحديد مسار وتوجه الأجهزة الرقابية في مجال العمل الرقابي بصورة عامة، وفي مجال مكافحة الفساد الإداري بصورة خاصة. وتتجسد أهمية البحث على المستوى التطبيقي من أهمية دور الرقابة في مكافحة حالات الفساد الإداري من خلال اختيار (مكاتب المفتشين العاميين) والذين يشكلون المحور الأساسي في مواجهه حالات الفساد الإداري، وهذا ما يمكن المكاتب من الاستفادة من استنتاجات ومقترحات هذا البحث للنهوض بهذا المجال المهم.



مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد من حالات الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العامين

### ٣ أهداف البحث

- يهدف البحث الى دراسة مدى أتباع مكاتب المفتشين العامين لمعايير إدارة جودة العمل الرقابي وتحليلها وانعكاساتها في الحد من حالات الفساد الإداري، ومن هذا الهدف تتفرع الأهداف الآتية:
١. بحث وتحليل مدى أتباع مكاتب المفتشين العامين لمعايير إدارة جوده العمل الرقابي ومعرفة كل معيار على حده ومحاولة التعرف على نقاط القوة والضعف فيها.
  ٢. التأكد من مدى الالتزام بتطبيق المعايير وانعكاساتها على الحد من حالات الفساد الإداري.
  ٣. التحقق من أن العمل الرقابي تم التخطيط له وفقاً لمعايير التدقيق المحلية والدولية.

### ٤ حدود البحث

- (أ) الحدود الزمانية: انحصرت الحدود الزمانية للبحث في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/٢٠١٢ ولغاية تشرين الأول/٢٠١٣.
- (ب) الحدود المكانية: تهدف هذه الفقرة إلى التعريف بالمكاتب التي وقع الاختيار عليها كميدان للبحث ، وتحديدًا تم اختيار مكاتب المفتشين العامين السبعة المبينة فيما يأتي :
- مكتب مفتش عام وزارة المالية، النفط، التريية، التجارة، الصناعة، العمل والشؤون الاجتماعية، أمانة بغداد
- (ج) الحدود البشرية: يشكل المراقبون الإداريون والماليون في المكاتب المبحوثة عينة البحث التي اعتمد عليها في جمع البيانات الخاصة بالبحث ، ودورهم المهم في مجال العمل الرقابي والحد من حالات الفساد الإداري ، وتم توزيع (١٥٣) استبانة ، تم استرجاع (١٢٦) استبانة لتكون عينة البحث .

### ٥ فرضيات البحث

- ينطلق البحث من الفرضيتين الرئيسيتين أدناه :
- الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي و حالات الفساد الإداري.
- الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة تأثير معنوي بين تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي و حالات الفساد الإداري.

### ٦ أدوات البحث ووسائل استخراج النتائج البحثية

- (أ) أساليب جمع البيانات : بسبب تنوع البيانات والمعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث من جهة وتعدد أساليب ومصادر الحصول عليها من جهة أخرى، تطلب الأمر استخدام أكثر من أداة من خلال: استخدام المتراكم المعرفي والنظري المتاح فيما يتعلق بالجانب النظري لمتغيرات الدراسة وأعتمد الباحث من أجل الوصول الى نتائج دقيقة في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز الجانب العملي لهذا البحث على عدة جوانب في جمع المعلومات وهي: الاستبانة ، المقابلات الشخصية ، التقارير السنوية للمكاتب.

ب) أدوات التحليل الإحصائي: اعتمد الباحث على مجموعة من أدوات التحليل الإحصائي بما يتلاءم مع أهداف البحث بغية الوصول إلى نتائج العلاقات بين المتغيرات ، فضلاً عن التحقق من صحة الفرضيات المطروحة وقياسها ، فقد تم استخدام الأدوات الآتية:

أ. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، وذلك لاستخدامها في وصف متغيرات البحث وتشخيصها.

ب. معامل الارتباط سبيرمان ، ويستخدم لتحديد قوة العلاقة وطبيعتها بين متغيرات البحث الرئيسية والفرعية .

ج. الانحدار المتعدد ويستخدم في قياس التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد .

وقد تم إيجاد نتائج الأساليب المذكورة انفاً باستخدام نظام التطبيقات الجاهز للعلوم الاجتماعية (SPSS).

#### ٧) دراسة سابقة متعلقة بموضوع البحث:

• دراسة (مهدي ، 2011)

(جودة التدقيق وانعكاساتها في مكافحة الفساد المالي)

بحث تطبيقي لعينة من تقارير ديوان الرقابة المالية ، تقدم به الى هيئة الأمانة في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ٢٠١١ . ويهدف البحث الى التركيز على أدلة التدقيق المحلية خاصة بحالات التلاعب والفساد وإبراز دور ومسؤولية مراقب الحسابات في منع واكتشاف تلك الحالات. تفويم ودراسة مدى التزام (ديوان الرقابة المالية) لجودة التدقيق، اقتراح الأساليب اللازمة لتحقيق جودة التدقيق وعلاقتها بحالات الفساد المالي. وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك محددات تصاحب جودة التدقيق وهي الاختلاف في مستوى فهم مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية لجودة التدقيق وهذا يؤثر في فهم السياسات والإجراءات الواجب تطبيقها لتحقيق جودة التدقيق وذلك بسبب عدم وجود أدلة محلية في جودة التدقيق تستخدم بشكل موحد من جميع مراقبي الحسابات في القطاعين الحكومي والخاص وهذا يؤثر في فعالية جودة التدقيق.



## المبحث الأول/الإطار النظري للمبحث

### المحور الأول : مفهوم جودة العمل الرقابي

#### أولاً : مفهوم جودة العمل الرقابي

بما أن التدقيق يمكّن عدة المحور الأساسي في العمل الرقابي لذلك سوف نتطرق إلى موضوع جودة التدقيق، إذ تعد جودة التدقيق من المواضيع المهمة في مهنة التدقيق، ويحاول الباحثين في مهنة التدقيق منذ سنة (١٩٨١) وضع تعريف لجودة التدقيق وكيفية قياسه ودراسة الأبعاد المختلفة له (جوهر، ٢٠٠٨، ١٧). وكان أول الباحثين الذين وضعوا تعريفاً لجودة التدقيق هو De Angelo الذي عرّفه بأنه احتمالية قيام المدقق باكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والإبلاغ عنها (De Angelo, 1981: 185). كما عرّف جودة التدقيق بأنها الوسيلة التي تتمكن بواسطتها مكاتب تدقيق الحسابات التأكيد إلى حد معقول بأن الإدارة التي تبديها عمليات التدقيق تعكس دائماً شروط قانونية أو تعاقدية أو أية معايير مهنية تصوغها تلك المكاتب بنفسها (مطر، ١٩٨٩: ٦٩).

فيما يؤكد أن جودة العمل الرقابي تتطلب أن يعي الرقيب المالي جيداً خطوات وإجراءات العمل الرقابي وتحديد العوامل الأولية المؤثرة على كفاءته في القيام بكل خطوة وأداء كافة الإجراءات وبصفة خاصة مرحلتَي التخطيط والتنفيذ والتي تتطلب إصدار الكثير من الأحكام المهنية (كيلان وأبو بكر، ٢٠٠٧: ١٤٩)، كما أكد على إن جودة التدقيق هي السياسات والإجراءات التي تتبناها مؤسسة التدقيق لتوفير ضمان معقول بأن جميع عمليات التدقيق التي تقوم بها مؤسسة التدقيق يتم إنجازها وفقاً للمبادئ الأساسية المنحكمة بالتدقيق (IFAC, 2001: 106).

#### ثانياً : أهداف جودة العمل الرقابي

يمكن النظر إلى أهداف جودة العمل الرقابي من منظار مقاييس الأداء المهني، كونها تعد أداة لتقويم الأداء من خلال المؤشرات التي تعد بمثابة (أبعاد العملة الرقابية) الآتية (أبو التمن، ٢٠٠٥: ٢٠).

#### أ) الفاعلية Effectiveness

يقصد بالفاعلية بالمنظور العام، هي مدى إنجاز المنظمة لأهدافها، ويمكن النظر إلى الفاعلية من خلال النقاط الآتية:

١. التخطيط لعملية التدقيق على وفق معايير التدقيق.
٢. توافر الإشراف المناسب على الأعمال المنفذة ومعالجة الإشكالات التي تواجه مراقب الحسابات.

#### ب) الكفاءة Efficiency



يرتبط مفهوم الكفاءة بالاستخدام الأمثل للموارد (المادية والبشرية)، ويمكن النظر إلى الكفاءة من خلال النقاط الآتية:

١. إن العملية التدقيقية تم تنفيذها من قبل أشخاص يتمتعون بالكفاءة والمهارة.
٢. الالتزام بمعايير الاستقلالية والحياد والموضوعية والابتعاد عن التحيز في تنفيذ العملية التدقيقية.
٣. بذل العناية المهنية الواجبة وتنفيذ عملية جمع أدلة الإثبات وتقييمها بما يتفق وأهداف الرقابة وتعزيز نتائجها.
٤. التحقق من تنظيم أوراق العمل من الناحية الشكلية والفنية والتحقق من صحة كتابة الملاحظات (تحديد المخالفة بشكل دقيق، إسناد المخالفة إلى القوانين والأنظمة والتعليمات... وغيرها).

#### ج) الاقتصادية Economization

إنها الأداء العملي المنظم لشؤون الوحدة والذي يسمح بخفض النفقات للحد الأدنى والتأكد من عدم وجود هدر بالإنفاق من دون منفعة متحققة. (Flint, 1998: 61).

#### ثالثاً: تحديد جودة العمل الرقابي

يمكن اعتماد المعايير كجزءاً مهماً ومؤثراً في تحديد جودة الخدمات المؤداة لمراقبي الحسابات، أي إن تطبيق المعايير المحلية والدولية للتدقيق خلال العمل الرقابي يعزز جودة العمل الرقابي، ومن ثم التقارير التي يقوم بإعدادها وكما يأتي (ابو زيد، ٢٠٠٥، ٥٨).

#### ١) المعايير Standards

إن المعايير هي الأساس في عملية الرقابة، لأنه من دون وجود المعايير المناسبة تصبح الخطوات التالية والمتمثلة في قياس الأداء واتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة من دون معنى (عباس، ٢٠٠٨: ٤٣).

#### ٢) أهمية المعايير المحاسبية

يمكن تحديد أهمية المعايير المحاسبية من خلال الإجابة على التساؤل الآتي: هل يمكن لمراقب الحسابات أن ينجز عمله بدون وجود للمعايير المحاسبية؟

بدون المعايير المحاسبية تقوم كل منشأة أو منظمة بتطوير معايير خاصة بها. مما يتوجب على قراء القوائم المالية أن يؤقلموا أنفسهم مع الممارسات المحاسبية الخاصة بكل شركة وكذلك تقاريرها المالية، وبالنتيجة فسيكون من غير الممكن إعداد كشوفات قابلة للمقارنة (Kieso, et. al., 2001: 20).

#### ٣) خصائص المعايير المحاسبية

تتمثل خصائص المعايير المحاسبية بالآتي (الصبح، ١٩٩٨: ٣٨).

- أ. إن صياغة هذه المعايير يتم في ضوء أهداف المحاسبة المالية ولاسيما توفير المعلومات المحاسبية لخدمة أهداف المستخدمين. وهذا يستوجب بناء المعايير بالاسترشاد بإطار فكري للمحاسبة المالية.
- ب. اتساق المعايير مع بعضها وذلك من خلال رسم خطة متكاملة لبناء المعايير تستند إلى الإطار الفكري للمحاسبة وتحدد نوعية المعايير التي سيتم إصدارها في الأجلين القصير والطويل، وتلك التي سيتم بناؤها لخدمة الأهداف المحلية أو الدولية.
- ت. واقعية المعايير، فهي تراعي ظروف وخصائص البيئة التي ستطبق فيها.

ث. سهولة فهم المعايير وقبولها من جانب المستخدمين، وتحقق هذه الخاصية باشتراك كل الأطراف المتأثرة بها في عملية إعدادها.

ج. حيادية المعايير، وتعني عدم التحيز باتجاه بلوغ نتيجة محددة مقدماً والحياد هنا هو نسبي، إذ يقصد به استقلال معدي المعايير قدر الإمكان من أي افتراض مسبق لقيم وأهداف مستخدمى التقارير المالية.

#### رابعاً: أبعاد جودة العمل الرقابي

إن تزايد الوعي الاجتماعي بأهمية دور مراقب الحسابات يمكن أن يهيئ المناخ الملائم لإحداث التطور المطلوب في المهنة ويسارع في دفع عجلة التطور بشكل مباشر وغير مباشر من خلال وضع القوانين والأنظمة والمعايير التي تحكم المهنية وتوفير الشروط والمتطلبات اللازمة لإعداد أعضائها في حالات التعليم والتدريب بتحديد واضح ومتقن لالتزاماتهم المهنية وما يترتب عليها من مسؤوليات اتجاه العمل تجاه مستخدمى التقارير المالية واقترح بعض المهتمين بمهنة التدقيق عدداً من العناصر الرئيسية التي من خلالها يتم تحسين زيادة فاعلية مهنة التدقيق (المشهداني، ٢٠٠٠: ٣).

وبما إن محور البحث هو إدارة جودة العمل الرقابي لذا سيتم التطرق إلى المعيار الدولي رقم (٢٢٠) وهو من معايير التدقيق الدولية لسنة (١٩٩٤)، والذي حل محل دليل التدقيق الدولي السابع الذي أعاد تصنيفه وتسميته بعض ضوابط رقابة الجودة دون أن يغير من المفهوم أو المحتوى (السياسات والإجراءات)، ويعد هو أحدث معيار مستخدم حالياً فهو بمثابة مرجع مستمر عن الإصدارات النافذة المفعول بشأن قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومنظمة الأنتوساي INTOSAI، كما موضح في الجدول (١) (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١: ١١١).

#### جدول (١) يوضح عناصر جودة العمل الرقابي وفق المعايير الدولية للتدقيق

لجنة رقابة الجودة الأمريكية لسنة (١٩٧٨)	ضوابط الجودة حسب المعايير الأمريكية لسنة (١٩٧٩)	ضوابط الجودة حسب المعيار الدولي رقم (٧) لسنة (١٩٨١)	لجنة معايير التدقيق لسنة (١٩٩٧)	ضوابط الجودة حسب المعيار الدولي رقم (٢٢٠) لسنة (١٩٩٤)
الاستقلالية	الاستقلالية	الصفات الشخصية	الحياد، الأمانة، الموضوعية	المتطلبات المهنية
توزيع الأعمال	التعيين	المهارات والكفاءات	إدارة الأفراد	المهارات والكفاءات
الاستشارات	التطور المهني	توزيع المهام	القبول والاستمرار	التوظيف
التوظيف	الترقية	التوجيه والإشراف	أداء عملية التدقيق	التطور المهني
تحسين المستوى	توزيع المهام	القبول والاستمرار	المتابعة أو المراقبة	الترقية
الترقية والترقية	الإشراف	التفتيش		توزيع المهام
القبول	الاستشارات			التوجيه والإشراف
والاستمرار	القبول والاستمرار			الاستشارات
التفتيش	التفتيش			قبول الزبائن
				الرقابة الإشرافية

المصدر: إعداد الباحث

حيث يرى الباحث أن ضوابط الجودة بحسب المعيار الدولي رقم (٢٢٠) لسنة (١٩٩٤) ملائمة ومنسجمة للتطبيق في هذا البحث لقياس جودة العمل الرقابي، والتي تم اختيار أربعة منها حسب اتفاق اغلب ضوابط الجودة عليها أعلاه ، ويمكن توضيحها كما يأتي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١: ١٦١).

(١) المتطلبات المهنية: وهو ما يجب أن يلتزم به الرقباء من مبادئ (الاستقلالية والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني).

(٢) المهارات والكفاءات: يجب أن يعمل في المنظمة المختصة بالعمل الرقابي موظفون مؤهلون من ذوي الخبرة والمهارة اللازمة لتنفيذ المهام بجودة عالية .

(٣) توزيع المهام: توزيع العمل والمهام بين الرقباء على وفق كفاءتهم المهنية ممن يمتلكون درجات من التدريب الفني الذي تطلبه مقتضيات العمل.

(٤) التوجيه والإشراف: يجب أن يتوافر التوجيه والإشراف الكافيان لكافة الرقباء عند انجاز الأعمال المناطة بهم بحيث تكون هناك قناعة لدى المنظمة المختصة بالعمل الرقابي بتنفيذ الأعمال بالجودة المطلوبة.

## المحور الثاني : الفساد الإداري

### أولاً: مفهوم الفساد الإداري

هو الفساد الذي يصيب المؤسسات والهيئات الإدارية لأجهزة الدولة وقد ارتبط هذا النوع من الفساد بالوظيفة العامة والموظف العمومي، إذا لا يمكن الحديث عن الفساد الإداري من غير ربطه بموظف أو وظيفة حكومية، وقد وُضع تعريف عام للفساد الإداري بأنه ، نشاطات سلبية تتم بشكل سري داخل المؤسسات والأجهزة الحكومية والمرافق العامة والأجهزة القضائية ويشكل عبء حقيقية بمختلف مظاهره وصوره وأشكاله للتطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي، أما المباشرة من الموظف القائم بالوظيفة أو عن طريق وسطاء بقصد أو بلا قصد التي تؤدي إلى صرف تلك القطاعات عن هدفها الرسمي إلى أهداف خاصة سواء أكان ذلك بشكل مستمر أم متقطع وبشتى الأساليب (الجبوري، ٢٠٠٧: ٧٤).

### ثانياً: صور أو مظاهر الفساد الإداري

تتعدد مظاهر وصور الفساد الإداري ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو اجتماعي، وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد وجهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في كافة بنيان المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (مصطفى، ٢٠٠٦، ١٢٢).

ومن خلال ما تقدم سنحاول استعراض قدر معروف ومحسوس من مظاهر الفساد الإداري، والذي تتضمن المؤشرات (الرشوة، استغلال المنصب، الاختلاس والسرقة والاحتيال، التزوير، الوساطة والمحاباة) والتي اتفق عليها اغلب الباحثين الذين تيسر للباحث الاطلاع على آرائهم والتي تم اعتمادها في الجانب العملي وهي :





(١) الرشوة : كل موظف أو مكلف بخدمة عامة طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو ميزة أو وعد بشيء من ذلك لأداء عمل أو أعمال وظيفية أو الامتناع عنه أو الإخلال بالوظيفة العامة (قانون العقوبات رقم ١١١ : ١٩٦٩).

(٢) استغلال المنصب : هو الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من دون وجه حق ، و تحت مسميات عدة والهبات دون وجه حق إلى غير مستحقيها أو عدم الالتزام بالعمل أو كشف أسرار العمل أو التهاون في أداء العمل وكذلك التعسف والتشدد ، أو منح المزايا (العتيبي، ٢٠٠٢ : ١٢٦).

(٣) الاختلاس والسرققة والاحتيال : ١-الاختلاس يعني قيام الموظف بسرقة أموال نقدية أو عينية ممن تحت مسؤوليته أو مما في ذمته عن طريق التلاعب بالسجلات أو المستندات . ٢-السرققة فهي قيام الموظف بأخذ أموال نقدية أو عينية مما ليست تحت مسؤوليته وإنما تحت مسؤولية آخرين . ٣-الاحتيال هو استخدام شخص وظيفته في تحقيق الثراء لنفسه من خلال سوء الاستخدام المتعمد واستغلال موارد وموجودات وأصول الدائرة التي يعمل فيها لتحقيق مصالحه الشخصية (المفتشون المعتمدون لحالات الاحتيال في الولايات المتحدة، تقرير ٢٠٠٢ : ١٤).

(٤) التزوير : وهو يتضمن تغيير الحقائق وتبديلها واختلافها عن طريق التلاعب بالمستندات وتغيير محتوياتها فضلا عن الحذف أو تغيير الأرقام وتحريف الكلمات وتبديل الأسماء وتقليد الأختام الرسمية والتلاعب بالتواريخ وتقليد توقيعات المسؤولين واختلاق وثائق على غرار الوثائق والأوراق الرسمية والمستندات الحكومية والأوراق الثبوتية والهويات الشخصية والشهادات الجامعية وغيرها (الغالبى والعامري، ٢٠٠٨ : ٣٧٣).

(٥) الوساطة والمحاباة : إنه سلوك مستمد من منزلة الشخص الاجتماعية أو السياسية ، إذ يصبح قادراً على توجيه قرارات الآخرين بشكل يتناسب مع مقاصده وأهدافه متجاوزاً القوانين والأنظمة ليعطي الحقوق إلى غير أصحابها والتعليمات التي تحكم سير عمله أو أن يعطيهم الأولوية في إنجاز معاملاتهم والإفادة من خدمات دائرته قبل غيرهم . ومنح تسهيلات ومزايا فئات دون أخرى . وهي أيضاً تساهل الموظف مع أقاربه ومعارفه على حساب الأنظمة والتعليمات التي تحكم سير عمله أو أن يعطيهم الأولوية في إنجاز معاملاتهم والإفادة من خدمات دائرته قبل غيرهم (pope,2000:161).

### ثالثاً: تأثير الإصلاحات الإدارية والرقابية في الحد من حالات الفساد الإداري

من الضروري قيام الدولة بتبني خطة شاملة من أجل الإصلاح الإداري على كافة المستويات فضلاً عن تفعيل العمل الرقابي بهدف مواجهة الفساد في كافة مستوياته والسيطرة على منابع الفساد والحد من آثاره. ومن أهم الإجراءات اللازمة لعملية الإصلاح الإداري والرقابي تتمثل بالآتي ([www.alnazah.com](http://www.alnazah.com)).

١- تقليص العمل الروتيني والإجراءات المعقدة المتبعة في سير المعاملات في دوائر الدولة. فالتعقيدات البيروقراطية تشكل بحد ذاتها مصدراً رئيساً لنمو الفساد والمفسدين.

٢- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب أي يتوجب اختيار الموظفين وقياداتهم المباشرة على أسس سليمة كالكفاءة والنزاهة والتخصص العلم والخبرة العملية والحرص والجدية والشجاعة لا على أساس القرابة أو الحزب أو الطائفة أو القومية وتعد هذه السياسة من أهم السياسات في محاربة الفساد.

- ٣- العمل على استخدام الشفافية الإدارية أي أن تكون كل الدوائر والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس ما يجري بداخلها وأن تكون الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمسائلة والنقاش.
- ٤- التوسع في الإفصاح المحاسبي وإتاحته لأكبر عدد من المستخدمين وتفعيل عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية.
- ٥- تجسير العلاقة بين المواطن والدوائر الرقابية وجعله هو الحكم والفيصل في تقييم مؤسسات الدولة. وهذا ما قامت به هيئة النزاهة مؤخراً بتوزيع استبيانات على المواطنين لأخذ آرائهم حول جريمة الرشوة.
- ٦- تقوية مهارات وكفاءات العاملين في مختلف الأجهزة الرقابية بهدف خلق ملاك رقابي كفوء قادر على مواجهة معطيات هذه المرحلة التي ينتشر فيها الفساد في أغلب مفاصل الدولة.
- ٧- تفعيل استقلالية العمل الرقابي وحمايته من أية ضغوطات ويتم ذلك من خلال إصدار تشريعات خاصة بذلك.
- ٨- تفعيل الرقابة الداخلية وتنشيطها لأنها على تماس مباشر مع الموظفين والإجراءات الإدارية داخل المؤسسة ومن ثم من الممكن إذا ما تم تفعيلها تكون قادرة على اكتشاف حالات الفساد قبل وقوعها. وخصوصاً مع وجود مكتب المفتش العام داخل كل وزارة.
- ٩- تفعيل مساءلة الهيئات الرقابية الداخلية والخارجية عن كافة المخالفات المالية والإدارية والقانونية فضلاً عن كفاءة الأداء وحسن سير العمل وكفاية النتائج والإنجازات.
- ١٠- المنع من أبدية الإدارات أي منع استمرار الرئيس الإداري لأي وحدة إدارية في منصبه لأجل غير مسمى؛ لأن هذا مدعاة للفساد مادام لا يتوقع إزاحته من منصبه.
- ١١- محاولة الاستفادة من الجهود الدولية لمكافحة الفساد والتعامل مع القوانين الدولية فضلاً عن الاستفادة من الأبحاث والدراسات بهذا الشأن للتقليل من تداعيات الفساد على المجتمع والدولة.



## المبحث الثاني/الإطار العملي للبحث

### المحور الأول: مناقشة وتحليل نتائج أبعاد البحث التطبيقي

يعرض هذا المحور وصفاً لمتغيري البحث الرئيسة والمتمثلة بمعايير إدارة جودة العمل الرقابي بوصفها متغيراً (مستقلاً) والحد من حالات الفساد الإداري في المكاتب المبحوثة بوصفها متغيراً (معتمداً)، لمعرفة إجابات اتجاهات العينة لكل فقرة ولكل محور من محاور البحث وتم استخدام النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت النتائج يأتي:

#### أولاً: معايير إدارة جودة العمل الرقابي

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير (٣.٨٢) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني أن إجابات العينة في هذا المتغير متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٥٠)، ويحتوي هذا المتغير على محاور عدة وهي:

١. المتطلبات المهنية: من خلال الجدول (٢) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٣.٧٣) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني أن إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٦٠)، كما موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٢) يوضح عرض نتائج المتطلبات المهنية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
١.٠٠٩	٣.٢٩	٩.٥	١٢	٧.١	٩	٤١.٣	٥٢	٢٩.٤	٣٧	١٢.٧	١٦	امتلك المعرفة الكافية بمفهوم جودة الأداء المهني وما يتضمنه دليل التدقيق الدولي (٢٢٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)
١.٠٠٤	٣.٨٧	٠.٨	١	١١.١	١٤	٢٣.٠	٢٩	٣٠.٢	٣٨	٣٤.٩	٤٤	يوجد صعوبة لدى الرقباء في مكتب المفتش العام بمتابعة احدث الإصدارات العلمية الخاصة بالمهنة خصوصاً إذا ما كانت منشورة بلغة أخرى غير اللغة العربية.

مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد من حالات  
الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العامين

٠.٩٣	٣.٧٩	٢.٤	٣	٧.١	٩	٢٠.٦	٢٦	٤٩.٢	٦٢	٢٠.٦	٢٦	يطلع كافة الرقباء على قواعد وآداب السلوك المهني الخاصة بجودة العمل الرقابي ويراعونها خلال تنفيذ الأعمال
٠.٩٣	٣.٩٨	٢.٤	٣	٤.٠	٥	١٨.٣	٢٣	٤٤.٤	٥٦	٣١.٠	٣٩	يلتزم الرقيب بقواعد ومعايير التدقيق الدولية والمحلية وأخلاقيات المهنة
٠.٦٠	٣.٧٣	الوسط الحسابي العام										

ومن خلال النتائج في الجدول (٢) المذكورة انفاً نلاحظ أن نسبة المحايد هي قريبة من نسبة الاتفاق والاتفاق التام حيث بلغت (٤١.٣%) هذا يعني أن هناك نسبة كبيرة ممن رأيهم محايد، إي انه من الممكن ان عدم امتلاك المعرفة الكافية بمفهوم جودة الأداء المهني وما يتضمنه دليل التدقيق الدولي (٢٢٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ، وتظهر النتائج ايضاً، ان هناك صعوبة لدى المراقبين في مكاتب المفتشين العامين بمتابعة احدث الإصدارات العلمية الخاصة بالمهنة لاسيما اذا ما كانت منشورة بلغة أخرى غير اللغة العربية ، وان قيم الانحراف المعياري والتي تراوحت بين (٠.٦٠-١.٠٩) نستنتج من ذلك أن إجابات العينة كانت متجانسة.

٢. المهارات والكفاءات: من خلال الجدول (٣) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٤.١٩) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني أن إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٥٨)، كما موضحة في الجدول الآتي:



مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد من حالات الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العاملين

جدول (٣) يوضح عرض نتائج المهارات والكفاءات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
١.٠٥	٤.٠٦	٤.٠	٥	٤.٨	٦	١٣.٥	١٧	٣٧.٣	٤٧	٤٠.٥	٥١	يعتمد مكتب المفتش العام التحصيل العلمي والخبرة المهنية عند تعيين الرقباء.
٠.٩٣	٤.١٥	١.٦	٢	٥.٦	٧	١٠.٣	١٣	٤١.٣	٥٢	٤١.٣	٥٢	تغيير مجال التدقيق الذي يمارسه الرقيب بين فترة وأخرى يزيد من خبرته وكفائه في عدة مجالات.
٠.٦٢	٤.٥٢	--	--	--	--	٦.٣	٨	٣٥.٧	٤٥	٥٧.٩	٧٣	تطوير الكفاءة المهنية والمحافظة عليها تساعد في تقديم أعمال ذات جودة عالية.
٠.٨٥	٤.٠٤	١.٦	٢	٣.٢	٤	١٥.١	١٩	٥٠.٠	٦٣	٣٠.٢	٣٨	يضع مكتب المفتش العام برامج وسياسات ومتطلبات التطوير المهني المستمر التي يحتاجها المكتب وإبلاغ الرقباء بها.
٠.٥٨	٤.١٩											الوسط الحسابي العام

نلاحظ من خلال النتائج في الجدول (٣) المذكور انفاً نلاحظ، ان افراد عينة البحث، يلتزمون بتغيير مجال التدقيق الذي يمارسه الرقيب بين مدة وأخرى، ومن خلال قيم الانحراف المعياري تراوحت بين (٠.٥٨ - ١.٠٥) نستنتج من ذلك أن إجابات العينة كانت متجانسة.

٣. توزيع المهام: من خلال الجدول (٤) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٣.٣٥) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني أن إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٧٥)، كما موضحة في الجدول التالي:

مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد من حالات الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العاملين

جدول (٤) يوضح عرض نتائج توزيع المهام

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لأتفق بشدة		لأتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
١.١٨	٢.٩٤	٩.٥	١٢	٣٢.٥	٤١	٢٣.٨	٣٠	٢٣.٠	٢٩	١١.١	١٤	يتناسب عدد الرقباء في الأقسام والهيئات الرقابية مع حجم العمل الرقابي الملقى على عاتقهم وحسب متطلبات الموظفين وجدول أعمال التدقيق
٠.٩٥	٣.٦٢	٤.٠	٥	٦.٣	٨	٢٨.٦	٣٦	٤٦.٠	٥٨	١٥.١	١٩	يتم توزيع الأعمال والمهام على الرقباء وفقاً لكفاءتهم وخبرتهم.
١.٠٢	٣.٣٧	٤.٠	٥	١٧.٥	٢٢	٢٦.٢	٣٣	٤٢.١	٥٣	١٠.٣	١٣	يعد التدريب الذي يحصل عليه الرقيب الأساس الذي يعتمد عند توزيع الأعمال.
١.٠٩	٣.٤٨	٥.٦	٧	١٤.٣	١٨	٢٢.٢	٢٨	٤٢.٩	٥٤	١٥.١	١٩	يتم تغيير أعضاء الأقسام والهيئات الرقابية بناءً على متطلبات العمل الحالية والظروف المحيطة به.
٠.٧٥	٣.٣٥	الوسط الحسابي العام										

يتضح من خلال النتائج في الجدول (٤) أعلاه نلاحظ ان هناك عدم الاتفاق والاتفاق التام وبنسبة (٤٢%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٢.٩٤) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي، وهذا يعني ضعف أهمية التخطيط لأية عملية رقابية من خلال توزيع المهام على مراقبي الحسابات والمساعدين، ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (١.١٨-٠.٧٥) نستنتج من ذلك بان إجابات العينة كانت متجانسة.

٤. التوجيه والإشراف: من خلال الجدول (٥) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٤.٠٠) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٦٥)، كما موضحة في الجدول التالي.

جدول (٥) يوضح عرض نتائج التوجيه والإشراف

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
٠.٨٩	٣.٩٢	٠.٨	١	٦.٣	٨	١٩.٨	٢٥	٤٦.٠	٥٨	٢٧.٠	٣٤	يخضع أعضاء الأقسام والهيئات الرقابية الى التوجيه والإشراف من قبل أشخاص ذوي خبرة لزيادة جودة العمل الرقابي.
٠.٧٩	٤.٢٤	٠.٨	١	٠.٨	١	١٥.١	١٩	٤٠.٥	٥١	٤٢.٩	٥٤	يفضل إجراء تقييم مناسب لجودة أداء الأقسام والهيئات الرقابية من فترة الى أخرى للاستفادة من نتائج التقييم عند التوجيه والإشراف.
٠.٧٤	٤.٢٥	٠.٨	١	--	--	١٣.٥	١٧	٤٥.٢	٥٧	٤٠.٥	٥١	كل عضو من أعضاء فريق العمل الرقابي مسؤول عن الإشراف على سير وإتمام مهمة التدقيق بنجاح.
٠.٩٩	٣.٦٠	٤.٨	٦	٨.٧	١١	٢٣.٠	٢٩	٤٩.٢	٦٢	١٤.٣	١٨	يقضي رؤساء الأقسام والهيئات الرقابية معظم أوقاتهم مع فريق العمل الرقابي لتوجيههم في تنفيذ الأعمال الموكلة لهم ومناقشة الملاحظات التي تثار من قبل فريق المهمة
٠.٦٥	٤.٠٠											الوسط الحسابي العام

نلاحظ من خلال النتائج في الجدول (٥) اعلاه ان هناك اتفاق واتفاق تام وبنسبة (٧٣%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٩٢) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، يعني ان أفراد عينة البحث مؤمنين بأن عملية الإشراف عليهم لمتابعة أعمالهم والتشاور مع ذوي الخبرة في المجالات التي تتطلب



الاستعانة بالخبراء وذلك من أجل تحسين جودة الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق، ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (٠.٦٥-٠.٩٩) نستنتج من ذلك بان إجابات العينة كانت متجانسة.

### ثانياً: الحد من حالات الفساد الإداري

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير (٤.٠٣) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان إجابات العينة في هذا المتغير متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٤٤)، ويحتوي هذا المتغير على عدة محاور وهي:

١. الرشوة: من خلال الجدول (٦) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٤.٠١) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٥١)، كما موضحة في الجدول التالي:

جدول (٦) عرض نتائج الرشوة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
٠.٥٩	٤.٠٨	--	--	١.٦	٢	٨.٧	١١	٦٩.٨	٨٨	١٩.٨	٢٥	يقوم موظفي مكتب المفتش العام بتقويم إجراءات الضبط الداخلي في متابعة أنجاز المعاملات التي تنجزها الوحدات الخاضعة لرقابته.
١.٠٥	٣.٨٢	٣.٢	٤	٨.٧	١١	١٩.٨	٢٥	٣٩.٧	٥٠	٢٨.٦	٣٦	ضعف العقوبة التي يتعرض لها المرتشي مقارنة بالمبالغ التي يحصل عليها.
٠.٩٦	٣.٧٣	٢.٤	٣	٧.١	٩	٢٧.٠	٣٤	٤٢.١	٥٣	٢١.٤	٢٧	يعمل المكتب على تقليص العمل الروتيني والإجراءات المعقدة المتبعة في سير المعاملات في دوائر الدولة للحد من ظاهرة الرشوة.
٠.٩٥	٣.٩٨	٢.٤	٣	٥.٦	٧	١٤.٣	١٨	٤٦.٨	٥٩	٣١.٠	٣٩	وجود لوحات أرشاد وتعريف في دوائر الدولة ترشد المراجعين وتحدد



مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد من حالات  
الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العامين

												مسار انجاز المعاملات تحد من ظاهرة الرشوة.
٠.٧٧	٤.٤٥	٠.٨	١	٠.٨	١	٩.٥	١٢	٣٠.٢	٣٨	٥٨.٧	٧٤	أدعو الى الإسراع بإنشاء الحكومة الالكترونية واتخاذ الإجراءات الإدارية الكفيلة بفصل مقدم الخدمة عن متلقيها
٠.٥١	٤.٠١											الوسط الحسابي العام

نلاحظ من خلال النتائج في الجدول (٦) أعلاه ان هناك اتفاق واتفاق تام وبنسبة (٦٨.٣%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٨٢)، وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، وهذا يدل من خلال اتفاق آراء أفراد عينة البحث أن هناك ضعف بالعقوبة التي يتعرض لها مرتكب الفساد مقارنة بالمبالغ التي يحصل عليها المرتشي، وظهرت النتائج ايضاً، ان وجود لوحات أرشاد وتعريف تعمل على تحديد مسار المعاملة وتحد من حالات الفساد، وان أفراد عينة البحث لديهم قناعة بأن الإسراع بإنشاء الحكومة الالكترونية، يؤدي الى الحد من الفساد الإداري، ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (٠.٥١-١.٠٥) نستنتج من ذلك بان إجابات العينة كانت متجانسة.

٢. استغلال المنصب: من خلال الجدول (٧) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٤.٠٧) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٦٠) كما موضحة في الجدول التالي.

جدول (٧) يوضح عرض نتائج استغلال المنصب

الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لاأتفق	لاأتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
---------	-----------	------	-------	--------	-------------	---------------	-------------------



		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
٠.٧٣	٤.٣٧	--	--	١.٦	٢	١٠.٣	١٣	٣٧.٣	٤٧	٥٠.٨	٦٤	تعد قيادة وموظفي مكتب المفتش العام قدوة للموظفين في الالتزام بمعايير الوظيفة العامة
٠.٩٢	٤.١١	١.٦	٢	٣.٢	٤	١٨.٣	٢٣	٣٦.٥	٤٦	٤٠.٥	٥١	لا تراعي الإدارة العليا في مكتب المفتش العام المصلحة الشخصية لها وإنما الأهداف العامة
٠.٩٤	٣.٩٤	٠.٨	١	٦.٣	٨	٢٣.٠	٢٩	٣٧.٣	٤٧	٣٢.٥	٤١	منع استمرار المدير الإداري لأي وحدة إدارية في منصبه لأجل غير مسمى وذلك للحد من استغلاله لصلاحياته في تحقيق المنفعة الشخصية له وللآخرين.
١.٠٦	٣.٧٩	٣.٢	٤	٧.٩	١٠	٢٥.٤	٣٢	٣٣.٣	٤٢	٣٠.٢	٣٨	أتباع مبدأ الدوران الوظيفي بين فترة وأخرى ومنح الموظفين إجازات لغرض توفير فرصة للإدارة لاكتشاف أي تلاعب في العمل.
٠.٩٢	٤.١٥	١.٦	٢	٢.٤	٣	١٩.٠	٢٤	٣٣.٣	٤٢	٤٣.٧	٥٥	العمل على تشريع قانون يلزم كل موظف في الدولة العراقية بتقديم كشف عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القاصرين للوقاية من الفساد.
٠.٦٠	٤.٠٧											الوسط الحسابي العام

نلاحظ من خلال النتائج في الجدول (٧) اعلاه، إن أفراد عينة البحث، متفقين على إن استمرار المدير الإداري لأي وحدة إدارية في منصبه لأجل غير مسمى يعمل على زيادة الفساد الإداري، ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (٠.٦٠-١.٠٦) نستنتج من ذلك بان إجابات العينة كانت متجانسة. ٣. الاختلاس والسرقة والاحتيال: من خلال الجدول (٨) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٣.٨٦) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٦٣)، كما موضحة في الجدول التالي.

جدول (٨) يوضح عرض نتائج الاختلاس والسرقة والاحتيال

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لأتفق بشدة		لأتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
٠.٩٤	٣.٥٦	٤.٠	٥	٧.١	٩	٣٠.٢	٣٨	٤٦.٠	٥٨	١٢.٧	١٦	يمتلك مكتب المفتش العام آليات عمل دقيقة تمنع حالات الاختلاس والسرقة والاحتيال.
٠.٩٥	٤.٠٣	٢.٤	٣	٥.٦	٧	١٢.٧	١٦	٤٥.٢	٥٧	٣٤.١	٤٣	انعدام الشفافية في العمل الإداري والمالي يؤدي الى الابتعاد عن إظهار الحقائق بصورة متاحة للبحث والمساءلة والنقاش
٠.٩٦	٤.١٣	٢.٤	٣	٤.٠	٥	١٣.٥	١٧	٣٨.١	٤٨	٤٢.١	٥٣	هناك مخاوف لمن يبلغ عن المخالفات والانحرافات عن الجهات العليا من أن يصبح خصماً وقد يخسر وظيفته.



مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد من حالات الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العامين

١٠٠٧	٣.٧٩	٢.٤	٣	١١.٩	١٥	١٩.٨	٢٥	٣٦.٥	٤٦	٢٩.٤	٣٧	عدم الاهتمام بفحص وتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بصورة مستمرة وتصحيح مواطن الضعف فيه من قبل الإدارة ومكتب المفتش العام يساعد على وجود مناخ ملائم للفساد الإداري.
١٠٠٨	٣.٧٩	٣.٢	٤	٩.٥	١٢	٢٣.٠	٢٩	٣٤.١	٤٣	٣٠.٢	٣٨	توجد عقوبات رادعة تجاه مرتكبي حالات الاختلاس والسرقة والاحتيال
٠.٦٣	٣.٨٦											الوسط الحسابي العام

نلاحظ من خلال النتائج في الجدول (٨) اعلاه، إن أفراد عينة البحث متفقون على أن أتباع مبدأ الدوران الوظيفي بين فترة وأخرى، يحد من حالات الفساد، وكذلك على تفعيل تشريع قانون يلزم كل موظف في الدولة العراقية تقديم كشف عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القاصرين للوقاية من الفساد، وإن هذا القانون من الشروط الأساسية لتبوء المناصب القيادية، وكذلك الاتفاق نحو تنمية اتجاهات إيجابية نحو الشفافية وعدم الابتعاد عن أظهار الحقائق بصورة متاحة للبحث والمساءلة والنقاش، وإن هناك اخفاق في تصحيح وفحص مواطن الضعف الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية يساعد على وجود مناخ ملائم للفساد الإداري، ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (٠.٦٣-١.٠٨) نستنتج من ذلك بان إجابات العينة كانت متجانسة.

٤. التزوير: من خلال الجدول (٩) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٤.٣٥) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٦٤) كما موضحة في الجدول التالي.

مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد من حالات  
الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العاملين

جدول (٩) يوضح عرض نتائج التزوير

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بشدة		لا		محايد		أُتفق		أُتفق		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
٠.٩٠	٤.٢٩	١.٦	٢	٣.٢	٤	١٠.٣	١٣	٣٤.١	٤٣	٥٠.٨	٦٤	تعد قيادة وموظفي مكتب المفتش العام قدوة حسنة لموظفي الدوائر بالابتعاد عن حالات التزوير.
٠.٦٥	٤.٥٤	٠.٨	١	--	--	٤.٠	٥	٣٤.٩	٤٤	٦٠.٣	٧٦	متابعة وثائق التخرج بصورة مستمرة للوحدات الإدارية الخاضعة للرقابة للحد من ظاهرة التزوير.
٠.٧٧	٤.٣٧	٠.٨	١	٠.٨	١	١٠.٣	١٣	٣٧.٣	٤٧	٥٠.٨	٦٤	يصدر موظفي المكتب توصيات بعقوبات صارمة بحق من تسول له نفسه القيام بعملية تزوير المستندات الخاصة به وبالوحدات الخاضعة لرقابته
٠.٧٥	٤.٣٨	٠.٨	١	٠.٨	١	٨.٧	١١	٣٨.٩	٤٩	٥٠.٨	٦٤	يعمل المكتب على أظهر الحقائق المتعلقة بعمليات التزوير وعدم إخفاءها
٠.٨٣	٤.١٧	٠.٨	١	٢.٤	٣	١٥.١	١٩	٤٢.١	٥٣	٣٩.٧	٥٠	يعمل المكتب على تطوير البرامج والأساليب الخاصة بكشف حالات التزوير داخل الوحدات الخاضعة لرقابته.
٠.٦٤	٤.٣٥											الوسط الحسابي العام

يظهر من خلال النتائج في الجدول (٩) اعلاه ، ان آراء الأفراد متفككة، على ان المكاتب تعمل على نشر المعلومات عن حالات التزوير وعدم إخفاءها، ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (٠.٦٤-٠.٩٠) نستنتج من ذلك بان إجابات العينة كانت متجانسة.

٥. الوساطة والمحابة: من خلال الجدول (١٠) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٣.٨٧) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان إجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (٠.٥٦)، كما موضحة في الجدول التالي.

جدول (١٠) يوضح عرض نتائج الوساطة والمحابة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بشدة		لأتفق		محايد		أتفق		بشدة		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
١.٠٣	٤.٠٠٤	٣.٢	٤	٥.٦	٧	١٥.١	١٩	٣٦.٥	٤٦	٣٩.٧	٥٠	يوجه مكتب المفتش العام الوحدات الخاضعة لرقابته بوضع آليات وضوابط موحدة في إجراءات التعيين فيها بعيدة عن العلاقات الشخصية
٠.٧٤	٤.٢٤	--	--	٠.٨	١	١٥.٩	٢٠	٤٢.١	٥٣	٤١.٣	٥٢	سيطرة المدراء العاميين على أغلب القرارات قد يؤدي الى ظهور الوساطة والمحابة .
١.٠٩	٣.٤٩	٢.٤	٣	١٦.٧	٢١	٣٣.٣	٤٢	٢٤.٦	٣١	٢٣.٠	٢٩	تتحكم الوساطة والمحسوبة في نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية والإيفادات الخارجية بالموظفين المتميزين.
٠.٨٦	٣.٧٩	٢.٤	٣	٥.٦	٧	١٩.٠	٢٤	٥٧.١	٧٢	١٥.٩	٢٠	يعمل المكتب على إلزام الوحدات الخاضعة لرقابته باعتماد أسلوب التقييم الموضوعي عند تقييم أداء الأفراد العاملين وذلك وفق السرعة في إنجاز معاملات المراجعين
٠.٩٠	٣.٨٢	٣.٢	٤	٤.٠	٥	١٩.٨	٢٥	٥٤.٠	٦٨	١٩.٠	٢٤	يضع المكتب من خلال أسلوب التوظيف عنده برامج توظيف فاعلة مستندة على ضوء توفر المهارات والخبرات الإبداعية لدى الأفراد المتقدمين لشغل الوظائف المعطن عنها
٠.٥٦	٣.٨٧											الوسط الحسابي العام

أظهرت النتائج في الجدول (١٠) اعلاه، ان اراء الافراد متفقة على ان المكاتب تعمل على نشر المعلومات عن حالات التزوير وعدم إخفاءها، ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (٠.٥٦ - ١.٠٩) نستنتج من ذلك بان إجابات العينة كانت متجانسة.

### المحور الثاني: اختبار الفرضيات الرئيسية

#### أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

يتناول هذا المبحث مهمة التحقق من معرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات البحث (المتغيرات المستقلة) والمتمثلة في متغير معايير إدارة جودة العمل الرقابي، وأبعادها (المتطلبات المهنية، المهارات والكفاءات، توزيع المهام، التوجه والإشراف) مع المتغير المعتمد والمتمثل في حالات الفساد الإداري، والمكون من المؤشرات (الرشوة، استغلال المنصب، الاختلاس والسرقه، التزوير، الوساطة والمحاباة) تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان وكذلك الاختبار التائي لاختبار معامل الارتباط بين المتغيرات وكانت النتائج كما يلي:

- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وحالات الفساد الإداري) ومن خلال الجدول (١١) الذي يشير الى ذلك.
- جدول (١١) يوضح معامل ارتباط سبيرمان مع الاختبار التائي للارتباط بين تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي و

#### حالات الفساد الإداري

الدلالة	t-test	r
دال	١٠.٣٣	٠.٦٨

القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠١ ودرجة حرية ١٢٤ = ٢.٦٠

ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وحالات الفساد الإداري إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (١٠.٣٣) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠١) ودرجة حرية (١٢٤) والبالغة (٢.٦٠)، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٦٨) وهي قيمة موجبة أي أن الارتباط طردي وهذا يعني في حالة تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي تؤدي الى الحد من حالات الفساد الإداري، وبهذه النتيجة قد تم أثبات الفرضية الرئيسية للارتباط.

#### ثانياً: اختبار فرضيات الانحدار

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة) والمتمثلة في متغير معايير إدارة جودة العمل الرقابي مع المتغير المعتمد والمتمثل في حالات الفساد الإداري والمكون من المحاور (الرشوة، استغلال المنصب، الاختلاس والسرقه، التزوير، الوساطة والمحاباة) وكانت النتائج كما يلي:

- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية، التي مفادها (توجد علاقة تأثير معنوي بين تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي والحد من حالات الفساد الإداري) ومن خلال الجدول (١٢) الذي يشير الى ذلك.

جدول (١٢) يوضح تأثير تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي في الحد من حالات الفساد الإداري

مدى تطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي وتأثيرها في الحد من حالات الفساد الإداري بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العاملين

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	القيمة الفائتية المحسوبة	الدلالة
معايير إدارة جودة العمل الرقابي	حالات الفساد الإداري	١.٧٦	٠.٦٠	٠.٤٦	١٠٥.٢٢	وجود تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠١ ودرجة حرية (١٢٤، ١) = ٦.٨٢

هناك تأثير لمعايير إدارة جودة العمل الرقابي في الحد من حالات الفساد الإداري حيث بلغت قيمة F المحسوبة (١٠٥.٢٢) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠١) ودرجة حرية (١٢٤، ١) والبالغة (٦.٨٢)، وبما أن إشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٤٦) وهذا يعني بان تغيير وحدة واحدة في معايير إدارة جودة العمل الرقابي سوف يفسر بمقدار (٤٦%) من حالات الفساد الإداري، أما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 1.76 + 0.60X$$

حيث أن: Y : حالات الفساد الإداري

X : معايير إدارة جودة العمل الرقابي

وبهذه النتيجة قد تم إثبات الفرضية الرئيسية للتأثير.

ويعد استخراج النتائج من اداة الاستبانة، قام الباحث بتعزيز هذه النتائج من خلال، نتائج تحليل المضمون لمتغير معايير إدارة جودة العمل الرقابي بإبعاده (المتطلبات المهنية، المهارات والكفاءات، توزيع المهام، التوجيه والإشراف) من خلال مشاهدات ومقابلات تم إجراؤها مع عدد من المسؤولين في مكاتب المفتشين العاملين، حيث أظهرت النتائج، عدم وجود معيارية لتحديد جودة أداء الأقسام والهيئات التدقيقية سواء أكانت المعيارية على أساس زمن أو عدد التقارير الصادرة أو خطة العمل وبرنامج التدقيق المنفذ فعلا وغيرها من مؤشرات التي يمكن اعتمادها في تحديد الجودة لفرق العمل الرقابي للمكاتب المبحوثة.



## المبحث الثالث/الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

يمثل هذا المبحث بعرض أبرز ما تم الخروج به في ضوء نتائج عملية تحليل البيانات والمعلومات التي تمت وفق الأساليب الإحصائية المعتمدة التي تم الحصول عليها، في محاولة لتحديد مستويات تحقق أهداف البحث .

١. اتضح أن الرقباء الماليين والإداريين في مكاتب المفتش العام يزداد اكتشاف حالات الفساد الإداري عندهم بازدياد تمكينهم من الحصول على المعرفة الكافية بمفهوم جودة الأداء المهني وما يتضمنه دليل التدقيق الدولي.

٢. تعد معايير التدقيق باختلاف مصادرها سواء كانت محلية أم دولية أدوات تحكم عمل مراقب الحسابات ، لذلك لا بد من ممارسي المهنة أن يكونوا على الماما كافياً بهذه المعايير.

٣. توصل الباحث الى ضعف معرفة و التزام البعض من مراقبي الحسابات في مكاتب المفتشين العامين بالعراق بالمعايير التدقيقية وخاصة المعيار الدولي (٢٢٠) الخاص برقابة الجودة بشكل خاص، من خلال ما أظهرته نتائج البحث على وجود نسبة محايد(٤١.٣%) على امتلاك المعرفة الكافية بمفهوم جودة الأداء ومعايير التدقيق الدولي، ويعزى ذلك حسب قناعة الباحث الى عدم وجود صفة الالتزام لتطبيق تلك المعايير باختلاف مصادرها، حيث أن التوصيات الصادرة من قبل الجهات المهنية ذات العلاقة بهذا الشأن لا ترقى الى مستوى الإلزام ،كذلك ضعف اهتمام ومتابعة تلك الجهات ومستوى التزامهم بالمعايير التدقيقية.

٤. عدم امتلاك الرقباء الماليين والإداريين أكثر من لغة ، من خلال النتائج التي أظهرت كانت نسبة الاتفاق بنسبة (٦٥.١%)، وهذا ينعكس على قدرتهم في متابعة الإصدارات العلمية الخاصة بالمهنة خاصاً إذا ما كانت بلغة أجنبية.

٥. اظهر البحث من خلال نتائج التحليل أن هناك نسبة (٤٢%) من ،عدم الاتفاق مع وجود تناسب في عدد الرقباء مع حجم العمل الرقابي وحسب متطلبات الموظفين في المكاتب عينة البحث، وهذا يدل الى ضعف عملية التخطيط لأية عملية رقابية من خلال عدم توزيع المهام على مراقبي الحسابات والمساعدین الذين يمتلكون الكفاءة المهنية والتدريب الفني والأشراف عليهم لمتابعة أعمالهم والتشاور مع ذوي الخبرة في المجالات التي تتطلب الاستعانة بالخبراء وذلك من اجل تحسين جودة الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق.

٦. الإخفاق في تصحيح وفحص مواطن الضعف الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية الذي جاء من عدم الاهتمام بهذا النظام بجدية وحتى وان وجد فهو ضعيف وهزيل مثلاً قسم التدقيق الداخلي في إي وحدة فهو دائما يحتوي على الكوادر الضعيفة الخبرة واختصاصاتها لاتمت بصلة التدقيق.

٧. اظهر البحث من خلال المقابلات التي أجراها الباحث عدم تغيير برامج التدقيق لمواكبة التطورات في عمليات التدقيق.

٨. أظهرت النتائج الخاصة بهذه الفقرة ،ان هناك اتفاق بنسبة(٦٨.٣%) من مجموع عينة البحث،على ضعف العقوبة التي يتعرض لها المرشحي مقارنة بالمبالغ التي يحصل عليها.

٩. أن الجمع في الوظائف المتعارضة يزيد من حالات الفساد الإداري كان يقوم موظف بانجاز معاملة من بدايتها الى نهايتها (التركيز المفرط للمسؤولية).

١٠. أن اعتماد دليل لسير المعاملات موضح فيه التعليمات والضوابط والمقترحات لاختزال الروتين يحد من حالة الرشوة.

١١. اتفاق اغلب أفراد عينة البحث على تفعيل مشروع الحكومة الالكترونية.

١٢. عدم الإشراف الفعال لكبار المسؤولين يساعد على انتشار الفساد الإداري كما أن سيطرة المدراء العامين على اغلب القرارات قد يؤدي الى الفساد الإداري.

١٣. اتفاق اغلب أفراد عينة البحث ، بنسبة (٧٧%) من مجموع عينة البحث، في العمل على تشريع قانون يلزم كل موظف في الدولة العراقية تقديم كشف عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القاصرين للوقاية من الفساد.

## ثانياً: التوصيات

في ضوء نتائج البحث المستندة على دراسة مدى الالتزام بتطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي لمكاتب المفتشين العامين، وبالاعتماد على المصادر العلمية التي تدعم إتباع الخطوات العلمية في الوصول إلى رقابة إدارية ومالية ناجحة وفق متطلبات عناصر إدارة جودة العمل الرقابي، وكل بعد من أبعاده، تمكن الباحث من التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يأمل أن تجد لها موطئ قدم عند مكاتب المفتشين العامين من أجل تطوير وتعزيز الدور الرقابي لها والحد من حالات الفساد الإداري .

١. تعزيز وترسيخ توجه مكاتب المفتشين العامين نحو تطوير وتحسين إدارة جودة العمل الرقابي من خلال وضع قواعد إرشادية أو معيارية يتم بموجبها قياس مستوى إدارة جودة العمل الرقابي او التقارير الرقابية، وكي تكون مرجعاً للأقسام والهيئات عند إعداد التقارير وكذلك استحداث وحدة تنظيمية في المكاتب مختصة برقابة مدى الالتزام بتطبيق معايير إدارة جودة العمل الرقابي، فضلاً عن تطبيق مفاهيم وفكر هذا التوجه بشكل متساو في عموم المكاتب.

٢. أن تأسيس نظام لرقابة جودة أعمال التدقيق يؤدي الى الالتزام من قبل المكتب بالمعايير والقواعد والأنظمة المهنية الأخرى ذات العلاقة، لذا ينبغي على مكاتب المفتشين العامين ان تصمم نظام الرقابة في أعمالها يلانم حجم المكتب وطبيعة أعماله بالإضافة الى وضع نظام على أداء المساعدين وذلك من اجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وضمانا لبقاء المكاتب في عملها واستمرارها مستقبلاً وخلق كل الأصوات التي تدعو الى إلغاء دور وظيفة مكاتب المفتشين العامين .

٣. الاهتمام بدورات تعليم اللغات الأجنبية والانكليزية بالذات من اجل الاطلاع على احدث الإصدارات العلمية غير العربية أولاً بأول، وخصوصاً في مجال العمل الرقابي.

٤. ضرورة اعتماد أساليب علمية عند تشكيل فرق العمل الرقابية او الهيئات وليس الاعتماد على العناوين الوظيفية فقط عند تشكيل تلك الفرق ومنها الآتي:

- التحصيل العلمي
- الخبرة السابقة
- الدورات التدريبية التي شارك بها

٥. الاهتمام بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل مكاتب المفتشين العامين للوحدات الخاضعة لرقابته للوقوف على ثغرات هذا النظام والقضاء عليها لان هذا الفحص يعتمد عليه الرقيب المالي في تحديد حجم العينة المختارة للفحص والتدقيق.

٦. تغيير برامج التدقيق بين فترة وأخرى لمواكبة التطورات مع المنظمات العالمية لسد الطريق على مرتكبي الفساد لان البقاء على نفس البرامج سوف تكون لديهم خبرة في طرق الاحتيال.

٧. تكون عقوبة مرتكب الفساد مؤثرة بحيث يكون لها تأثير مادي ومعنوي ليكونوا عبرة لغيرهم وعدم تكرارهم لمثل هذه الأعمال مستقبلاً.

٨. توعية المراجعين بأهمية دورهم في معالجة أي شكل من أشكال إساءة استخدام السلطة أو أي صورة من صور الفساد من قبل قيادات المنظمة، وتتم هذه التوعية عن طريق مختلف أنواع الأجهزة الإعلامية في المنظمة وخارجها ومن خلال الإرشادات في أماكن انتظار المراجعين، بما يكفل زيادة فهمهم للإجراءات، والالتزام بها والتبليغ السريع عن أي محاولة ترصد من قبلهم لكي يتم توجيه العقاب المناسب للمخالف.

٩. تفعيل مشروع الحكومة الالكترونية بهدف تحقيق اكبر قدر من الإفصاح والشفافية فضلاً عن تقليل الإجراءات الروتينية المعقدة والقضاء على البيروقراطية وبالتالي سرعة انجاز المعاملات الى الحد الذي لا يتيح للموظف سهولة التلاعب وبالتالي إمكانية اكتشاف أية حالة فساد قد تحدث.

١٠. عدم حصر صلاحية اتخاذ القرارات بشخص واحد حيث لابد أن يشترك عدد من الأشخاص في المستوى الإداري للوصول الى القرار المناسب.

١١. تفعيل القانون الذي يقضي بتقديم كشف مالي عن ممتلكات كل من يتبوأ منصب قيادي ولكافة المستويات القيادية، قبل المباشرة بالمنصب واعتبار هذا القانون من الشروط الأساسية لتبوأ المناصب القيادية، فضلاً عن تقديم هذا الكشف كل ستة أشهر وبشكل دوري للفترة التي يقضيها الموظف في المنصب القيادي، ومقارنة الكشف الأخير قبل التنحية عن المنصب مع الكشف الأول قبل توليه المنصب.

## مراجع البحث

### المصادر العربية:

#### أولاً: القوانين والأنظمة والتعليمات والوثائق والنشرات:

١. ضوابط الجودة حسب المعايير الأمريكية
٢. ضوابط الجودة حسب المعيار الدولي (٢٢٠).
٣. ضوابط الجودة حسب المعيار الدولي رقم (٧).
٤. قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لعام (١٩٦٩ م).
٥. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. IFAC ، (٢٠٠١) ، مفاهيم التدقيق المتقدمة ، بموجب المنهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) عمان.

#### ثانياً: الكتب:

٦. أبو زيد ، محمد المبروك ، (٢٠٠٥) ، (المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، ط١ ، مصر ، ايتراك.
٧. عباس ، علي ، (٢٠٠٨) ، (الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال ) ، دار أثير للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان - الأردن.
٨. العتيبي، صبحي، (٢٠٠٢) ، " تطور الفكر والأنشطة الإدارية " ، دار الحامد للنشر، عمان.
٩. الغالبي ، ظاهر محسن منصور والعامري ، صالح مهدي محسن ، (٢٠٠٨) ، " المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)" دار وائل للنشر، ط٢ ، عمان.
١٠. مطر، محمد عطية ، (١٩٨٩) ، "أصول التدقيق"، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الكويت.

#### ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١١. ابو التمن ، نضال عزيز مهدي ، (٢٠٠٥) ، تدقيق الأداء في القطاع الصناعي بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الجلدية ، بحث مقدم الى مجلس أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، بحث غير منشور ، بغداد ، العراق.
١٢. جوهر ، هبة نجيب عزيز ، (٢٠٠٧) ، العوامل والمتغيرات المؤثرة في قياس جودة أداء عملية التدقيق الدولية ، بحث مقدم الى مجلس أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، بغداد ، العراق.
١٣. الصبح ، عبد الحميد ، (١٩٩٨ م) ، ( المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية ) رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية.



#### رابعاً: المجالات الدورية والبحوث :

١٤. الجبوري ، فارس رشيد فهد ، (٢٠٠٧) ، الفساد والفساد الإداري في العراق ، القانون المقارن ، بغداد.
١٥. كيلان ، عبد السلام علي ، أبو بكر ، عبد العزيز أعبيد ، (٢٠٠٧) ، العوامل المحددة لكفاءة المراجع الخارجي في إصدار الأحكام المهنية ، دراسة تحليلية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي ، ليبيا.
١٦. المشهداني ، بشرى نجم عبد الله ، (٢٠٠٠) ، مستوى الاهتمام بالمعايير التدقيقية وواقع تطبيقها في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ٢٢.
١٧. مصطفى ، بشير ، (٢٠٠٦) ، " الفساد الاقتصادي: مدخل في المفهوم والتجليات "، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد (٣٦) مصر.

#### خامساً: المؤتمرات والتقارير:

١٨. المفتشون المعتمدون لحالات الاحتيال في الولايات المتحدة الأمريكية ، تقرير عام (٢٠٠٢).

سادساً: Net :

١٩. هيئة النزاهة العامة ، مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية،

WWW. nzaha@yahoo.com.

#### المصادر الأجنبية :

##### A. Books

- IFAC , 2002, Hand book , " Technical pronouncement " . 20 .
- 21 . Flint ، D. ، 1998 ، Philosophy and principles of Auditing an introduction" Mac mill· An Education ،London.
22. Kieso ، Donald ، E and Weygandt ،Jerry ، J., 2001, " Intermediate Accounting " 9th ,ed., John Willey and Sons ,Inc.
23. Pope, Jeremy (2000) " Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System, Transparency International.

##### Periodical

- 24 . De Angelo ، " Auditor Size and Audit Quality " Journal of Accounting & Economics ,3: 1981.

B.



## The application of extent of quality management standards control Labor and its impact in reducing cases administrative corruption

### Abstract

Concentrated research topic in the study of key variables in the work of the inspectors general offices , which are in the application of quality management standards audit work and reduce the incidence of corruption. It highlights the importance of current research in being a serious attempt aimed at highlighting the role of the importance of standards of quality management audit work , because they represent a router and leader of the accountant or ( Sergeant ) in the performance of his work and the extent of compliance with these standards , as well as highlight the role of quality audit in reducing the incidence of corruption , of during the professional performance of Higher auditors and determine the responsibilities entrusted to them and proceed to raise the quality of the process audit and to meet the challenges and risks that committed public money , and to understand the nature of the relationship between the variables Monday studied, was the adoption of standards quality management audit work variable independent of the dimensions of the four, is ( professional requirements , skills and competencies , distribution of tasks , guidance and supervision ) , and reduce the incidence of administrative corruption variable dependent through indicators five , she ( bribery, exploitation of office, embezzlement, theft, fraud, forgery, mediation and nepotism ) , and in order to achieve this goal has adopted this research hypothetically blueprint reflects the logical relationship between the variables of the search . For the purpose of the application of this research and testing hypotheses has been selected sample of (7) from the offices of the inspectors general of the (36 ) operating in Iraqi ministries they represent one of the most important regulatory agencies operating in the country , and in the light of the results reached search a set of conclusions was the most important ( poor knowledge of some of the auditors in the offices of inspectors general in Iraq standards, audit , and in particular the international standard (220) special audit quality , in particular, through what is shown by the results of a proportion of neutral ( 41.3 %) to acquire adequate knowledge of the concept of quality of performance in accordance with ISA Bank).

He concluded Find a set of recommendations notably ( strengthen and consolidate went offices of inspectors general to develop and improve the management quality of audit work through the development of guidelines or standard under which measure the level of quality management audit work or regulatory reporting , order to be a reference to the departments and agencies in the preparation of reports , as well as the development of organizational unit in a competent offices under the supervision of compliance with the application of quality management standards audit work , as well as the application of the concepts and thought this trend evenly in pan offices).

**Key words:** quality management standards regulatory action , administrative corruption, inspectors general offices in Iraq, supervision and inspection.